المجتمع المدني وفعاليته كمدخل للإصلاح الإقتصادي

مروة عمار (الكويت)

المقدمة:

برزت في السنوات الأخيرة مدى أهمية المجتمع المدني و خاصة المنظمات غير الحكومية كمدخل رئيسي لعملية التنمية[1] لأنها تمتلك أساليب أكثر فعالية ومرنة في الإستجابة للإحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعا في التعامل مع المشكلات، هذا فضلا عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، ناهيك عن ملامستها للاحتياجات البشرية بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية[2].

أهدف في هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مدى أهمية المجتمع المدني في الكويت بإعتباره مدخلا لتحقيق إصلاح إقتصادي من خلال تنمية المواطن ووسيلة لتحقيق إصلاحات إقتصادية، والوقوف على الأسباب التي تقف كحائل دون أن يكون لهذا المجتمع المدني دور فعال.

فمن المشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن[3] :

1. إعتماد الجمعيات على الأفراد:

معظم الجمعيات التطوعية تقترن أسماؤها بأفراد معينين يقومون بإدارتها وتوجيه سياستها، في غياب عمليات التخطيط الجماعي والمشاركة في صناعة القرار وغالبا ما يحافظ على وجود هذه الجمعيات هؤلاء الأفراد نتيجة وجود سلطة ما يملكونها.

2. ضعف الدعم المالي للجمعيات وإعتماد معظمها على الدعم الحكومي مما يؤثر في إستقلاليتها:

تعتمد الجمعيات الأهلية بشكل رئيسي على المعونة المالية التي تقدمها وزارة الشئون دون البحث عن موارد مالية أخرى تساهم في تنفيذ المزيد من الفعاليات والأنشطة والبرامج، الجدول يبين:

1 Abdel- Al Muti, Abedl-Basit. 1996.civil society and development objectives in the Arab society, cairo:Madboli press.

2 Abdel- Al Muti, Abedl-Basit. 1996.civil society and development objectives in the Arab society, cairo:Madboli press.

3 شفيق الغبرا، الكويت دراسة في أليات الدولة والسلطة والمجتمع، أفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2011، ص 19.

حجم التمويل والدعم الحكومي لجمعيات النفع العام حسب طبيعة أنشطتها للعام2012

طبيعة النشاط	عدد الجمعيات	حجم التمويل السنوي (د.ك)	متوسط التمويل السنوي لكل جمعية (د.ك)
مهنية أو متخصصة	26	342,000	13154
الشأن العام	11	36,000	3273
الاهتمامات الخاصة والمحددة	40	572,000	14300
الجمعيات والاتحادات النسائية	5	60,000	12000
المجموع	82	1,010,000	12317
المصدر: جدول مركب بناءً على بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.			

3. هناك تحديات تواجه القطاع التعاوني فهي مؤسسة ذات طبيعة ديمقراطية، حيث يتم إنتخاب مجلس إدارتها، وهي مستقلة من الناحية النظرية، وقد يتم التدخل في عملها وتحل مجلس إدارتها بقرار إداري وتعين أخرى بدلا منها، الأمر الذي يؤثر على إستقلالية هذه المؤسسات.

4. المعوقات التشريعية والقانونية

رغم إعتراف الدستور الكويتي بأهمية هذه المؤسسات ووجودها إلا أن هناك العديد من القيود فمن أهم هذه القيود[4]:

- صعوبات تتعلق بإنشاء الجمعيات الأهلية والشروط العديدة والإجراءات المعقدة التي يتطلبها هذا الإنشاء، والتي يمكن أن تأخذ فترات طويلة.
- التدخلات التي تتم في عمل هذه التجمعات وفي عملية اختيار مجلس إدارتها فضلا عن حقها في حلها وتعطيل عملها وفقا للقانون.
- القيود القانونية المفروضة على وسائل ومصادر التمويل، وهناك قوانين عديدة في هذا الصدد.

المشكلة البحثية:

أهدف في هذه الورقة تسليط الضوْء على أثر الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في ظل الإهتزازات الناتجة عن تدني أسعار النفط وإعتماد الكويت على مصدر وحيد الدخل و تركز مواطنيها في القطاع الحكومي وإبراز فاعلية منظمات المجتمع المدني في دعم جهود التنمية على المستوى الاقتصادي و دورها في تغيير الثقافة الاقتصادية لدى المواطن، وهل فعلا تقوم هذه الجمعيات بالدور المناط بها كمدخل لتحقيق إصلاح اقتصادي؟ أم أن هناك عوائق تمنعها من أداء دورها وبالتالي أصبحت مكملة للعمل الحكومي لا أكثر؟، مع تحديد لدولة الكويت "كدراسة حالة"، فلذلك يمكن القول بأن المشكلة البحثية ستتركز في تساؤل رئيسي يمثل محور الدراسة، وهو: هل تسهم برامج منظمات المجتمع المدني في دعم جهود عملية التنمية الإقتصادية بدولة الكويت بإعتبارها مدخلا لتحقيق إصلاح إقتصادي؟

4 غازي فيصل الربيعان، مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت بين الواقع والطموح، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، الكويت، 2002

الخلفية التاريخية:

لطالما كانت العلاقة ما بين الكويت ومجتمعها المدني علاقة وطيدة ترسخت منذ بداية التكون السياسي للمجتمع الكويتي، فمفهوم"الحكم المشترك" هو الذي كون حجر الأساس الإجتماعي والسياسي والإقتصادي.

ولعل حرية الحركة التي نعم بها المجتمع لم تقتصر على الفعل السياسي المباشر فقط، بل تجلى ذلك في نشوء التعليم ونشوء الصحة وخلافة، حيث بدأت تلك المناشط الإجتماعية بداية بمبادرات أهلية بحته لم يكن للسلطة المركزية على بساطتها أي تأثير، وهكذا بدأ التعليم أهليا،[5] ومن خلال الحركة الاجتماعية للأهالي تم الإتفاق على زيادة الجمارك ما قيمته نصف بالمائة على أساس أن تقتطع قيمتها و تخصص للتعليم، وفي ذلك الوقت كان القطاع الخاص لا يستند بأي شكل من الأشكال على دعم حكومي، مما جعله أكثر مبادرة وأكثر قدرة على الحركة.

فهناك الكثير من الجمعيات غير المرخصة أو المشهرة إلا أنها تقوم بأدوار مختلفة أيضا مع الشباب في المسرح والتمثيل والمبادرات والعمل التطوعي في الكويت، والمجتمع المدني في الكويت ربما يكون من أكثر المجتمعات المدنية العربية حراكا لأن في الكويت درجة عالية من الحرية، جاءت هذه الحرية منذ الستينات وتعمقت.

فبالرغم من المناخ السلمي للكويت الذي يساعد على نمو مجتمع مدني فاعل وقادر على أن يكون سدا منيعا أمام أي إهتزازات تواجه الدولة، إلا أن تلك الجمعيات الأهلية أخذت في التراجع الفعلي شيئا فشيئا، ويعود ذلك إلى الدولة الريعية ومفاهيمها، فالعمل التطوعي بالأساس يقوم على إلتزام ودوافع ذاتية، وهو يعبر عن الطاقات المستقلة خارج الإطار الحكومي، إلا أن من الملاحظ بأن مجمل العمل الأهلي قد أصبح إنعكاسا للعمل الحكومي، بل أصبح غير قادر على الاستمرار بدون دعم هذا القطاع مما يمثل نقطة ضعف في إستقلالية العمل الأهلي[6].

فعند النظر إلى واقع المجتمع المدني في الكويت نجد أنه يوجد 414 منظمة مجتمع مدني، وحوالي 70 جمعية تحت الإشهار[7]، أنظر الجدول التالي الذي يوضح تكوين منظمات المجتمع المدني في الكويت.

ويوضح الجدول رقم (1) تجميعاً إحصائياً لمنظمات المجتمع المدني الكويتي حسب طبيعة نشاطها.

طبيعة منظمة المجتمع المدني	العدد
جمعيات نفع	87
جمعيات تعاونية	60
مبرات وهيئات خيرية	95
نقابات ومنظمات أعمال	99
أندية رياضية	39
جمعيات تربوية	3
روابط التعليم العالي واتحاد الطلبة	4
فرق شعبية	22
مسارح واتحاد مسارح	5
المجموع	414
المصدر: جدول مركب بناءً على بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، إحصائيات 2012.	

5 غانم النجار، مسيرة النظام الديمقراطي في الكويت وبناء المجتمع المدني، رابطة الإجتماعيين، الكويت، 1997.
6 غانم النجار، مسيرة النظام الديمقراطي في الكويت وبناء المجتمع المدني، رابطة الإجتماعيين، الكويت، 1997.
7 بدوي، عادل حسين أحمد، فخ الهوية الكويت.. الحالة والحلو مطبعة دار السياسة، ط1، الكويت 2012، ص152

من أهم المساهمات غير مباشرة التي قد تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني التالي:

ولادة الفرد:

إن العمل هو جهد إنساني فيزيائي أو روحي يثمر تعينا ما للبقاء، لذلك فإن العمل ما هو إلا علاقة ما بين الذات التي تعمل والموضوع والذي هو طبيعة هذا العمل، فالإنسان الذي يعمل في موضوع لم يختره، هو ذات لم تختر موضوعها، لذلك فالموضوع هنا هو من خلق الذات وحدد شكل إستمرار بقائها، ولكن عندما تختار الذات موضوعها (طبيعة عملها) فإنها بهذه الحالة تعيد خلق الموضوع وبالتالي يصبح مصدر بقاء غير بيولوجي لديها مما يخلق ذوات مستقلة .

لذلك فعند النظر للحالة الكويتية نجد أن هناك ثقافة عامة لا تربط العمل بالإنتاج بل تجعله كوسيلة للبقاء، حيث أن الثقافة السائدة المتمثلة بأن يقدم الخريج أو الطالب للوظيفة لديوان الخدمة المدنية وهو الجهاز المسئول عن توزيع المتقدمين للوزارات المختلفة حسب الشواغر باعتبار أنه يقدم عليه المواطنين أكثر من (إعادة الهيكلة) الجهاز المسئول عن التوظيف في القطاع الخاص (لعدة أسباب منها أن القطاع الحكومي مريح عند مقارنته بالقطاع الخاص ولا يتطلب بذل الجهد والإلتزام كالقطاع الخاص بالإضافة إلى أن إمتيازاته تفوق هذا القطاع مما ساهم في ظهور ما يسمى بالبطالة المقنعة، فهذا يخلق ذوات لم تختر موضوعها بل أفراد قدموا أوراقهم لديوان الخدمة المدنية المختص بفرز الأسماء ووضعها في الأماكن الوظيفية حسب الشواغر، وبالتالي فالموضوع هنا هو من خلق هذه الذات و حدد شكل إستمرار بقائها، لذلك فإن الموضوع هنا خلق ذوات مغلقة حيث يسيطر عليها موضوعها المرتبط فقط برغبتها بأن تبقى حية والمتمثل هنا بإستلام مرتب شهري فقط وهذه الذات لا تنطوي على إمكانات و لكن على وقائع فقط وموضوعاتها معروفة ومباشرة.

أما الذات الأخرى المنفتحة والتي انخرطت بفعل ثقافة مغايرة لثقافة المجتمع والتي تربط العمل بالإنتاج فهي تفضل العمل في القطاع الخاص، فهذه الذات بالإضافة إلى غريزة البقاء هي ذات منفتحة تجعل من وجودها موضوعا لذاتها عبر إختيار موضوعها فهي تحررت بفعل أنها صارت حرة في إختيار موضوعها و تحررت بالتالي من غريزة البقاء كمحدد وحيد لوجودها وراحت تبحث عن نمط من البقاء يفيض عن غريزة البقاء، فهذه الذات تصبح حرة[8].

فالذات التي تقرر اللجوء إلى القطاع الخاص والذي يحتاج إلى خبرة و مجهود كبير في العمل فهي ذات قررت خلق موضوعها، وبالتالي فإن إعطاء الفرد هذه القدرة على إختيار قيوده و تحديد موضوعه لا يمكن أن تتحقق إلا بمؤسسات المجتمع المدني التي توجه الشباب من سن صغير نحو العمل بالقطاع الخاص لإكتساب خبرة وخاصة أولئك الذين تخرجوا من التعليم الحكومي الذي يكسبهم الخبرة المطلوبة، فمؤسسة لوياك وهي مؤسسة في الكويت تعتبر من أقدم المؤسسات النشطة في مجال التنمية والتي إشتهرت ببرنامجها الخاص بجعل الشباب منذ سن صغير ينخرطون في القطاع الخاص من خلال توفير للشباب من سن 16 إلى 30 سنة فرص تدريبية مدفوعة إذ تتعاون هذه المؤسسة مع 100 شركة من القطاع الخاص و بالتالي تخلق مع مرور الوقت فرد قوي حر لدية القدرة على إختيار موضوعه و بالتالي إمكانياته.

وبهذه الطريقة سيتجه معظم الشباب للقطاع الخاص للعمل لعدة أسباب أولها هو إنخراطه للعمل في القطاع الخاص في سن مبكر بفضل هذه المؤسسة وتغير ثقافته وجعلها ثقافة منتجه ولديها خبرة في

8 أحمد البرقاوي، أنطولوجيا الذات: بيان من أجلا ولادة الذات في الوطن العربي، المركز الثقافي العربي، الرباط، المملكة المغربية، 2014.

شركة هو يختارها بنفسه في مجال يود أن يعمل به مستقبلا وبالتالي لن يكون عدم وجود خبرة يشكل عائقا أمامه وسيفضل العمل في القطاع الخاص بدلا من الحكومي لامتيازاته.

غريزة الحضور و فن الإرتباط والإعتراف بالأخر:

ينتقل الفرد الذي تحرر بعد ذلك من بقائه البيولوجي إلى فائض نشاط، والذي يجعله تعمل من أجل الحضور، والذي أعني به إحتلال مكان داخل الجماعة بوصفها سلطة معترفا بها، فالحضور حضور في بنية إجتماعية صغرت أم كبرت، بمعزل عن حجم هذا الحضور وشكله.

فكل حضور تعين ما لسلطة، الحضور سلطة، وممارسة سلطة، وحقل السلطة هو الجماعة، فكل ذات دون إستثناء تسعى لنمط من الحضور لإمتلاك سلطة ما، لإعتراف بمكانة ما، فغريزة الحضور لها أصل بيولوجي وراثي وقيمي وإجتماعي لدى الإنسان.

فالإنسان يحتاج ليشعر بالسلطة من خلال سيطرته على الآخرين من خلال شهوة الحضور و هذا لن يتحقق إلا بإنتمائه لمؤسسات مجتمع مدني بأشكالها المختلفة لتحقيق هذه الغريزة، فهذا الشعور بالإنتماء يغير ثقافته بطريقة تتجاوز غريزة البقاء وتخلق له كيان على نحو جديد إذ أن مؤسسات المجتمع المدني بتواجدها في الدولة ونشاطها المستقل تخلق لدى الفرد حرية أي حرية في إرتباطه.

فمن أهم صور الحرية لدى الفرد بوصفها أحد إبداعات العالم الحديث هي حرية إرتباط الأفراد بعضهم ببعض[9] فمن خلال إشباع حاجه إنسانية عميقة تمثلت في إشباع رغبته بالانتماء وإشباع غريزة الحضور أدت إلى قيام شبكة أوسع من الارتباطات التي قوت من الروابط التي تجمع المواطنين مع بعضهم بعضا تفوق تلك الروابط الموجودة.

ففي حالة الكويت مثلا تمثل القبيلة العصب الرئيسي في الدولة حيث يلجأ الفرد للقبيلة لتلبية احتياجاته نتيجة الطبيعة الإجتماعية في الكويت بإعتبارها دولة صغير تعرف القبائل بعضها بعضا، حيث أن الفرد يلجأ لقبيلته أو معارفة لتسيير أموره أو الحصول على وظيفة ما، وبالتالي فوجود مؤسسات مجتمع مدني تشبع رغبة الإنسان بغريزة الحضور و إرتباطه بها بالرغم من أن أفرادها يختلفون عنه كليا ولكن تجمعهم المصلحة المشتركة فإن هذا سيدخل بالمجتمع إلى نطاق الحداثة و أن البقاء سيكون للأكفأ في توفير الوظائف في القطاع الخاص و العمل في هذا القطاع أو تيسير الأمور الاقتصادية سيكون للأكفأ و الناجح و القادر على القيام بتنمية إقتصادية حقيقة.

بالإضافة إلى ذلك فهناك فائدة أخرى تنجم عن إنتمائة لهذا المجتمع المدني والذي قد يتكون من أفراد ذوي خلفيات مختلفة فدمجهم وجعلهم يشعرون بالإنتماء بغض النظر عن اختلافهم، هذه العملية تساهم بالإعتراف بالآخر، فالفرد عندما يعمل مع الأخر المختلف عنه وتجد الإعتراف لدى الآخر تصل إلى حالة من الإستقلال الذاتي، وهذا الإستقلال الذاتي للفرد ما هو إلا إعتراف الذات بذاتها أولا ثم تصبح بعد ذلك ذات مانحة للإعتراف وتتقبل الآخر المختلف عنها، و بالتالي يؤدي ذلك إلى نمو التجارة لأن التجار يحتاجون لثقة من يتعاملون معهم، حيث أن هذه الثقة تخلق مناخ تحفظ به الوعود، فبحسب فرانسيس فوكوياما والذي أوضح مدى أهمية الثقة في المجتمعات الناجحة والتي تسهم في إزدهار التجارة والمقايضة لأن الفرد نتيجة إنتماءاته و إرتباطاته بدائرة أوسع من أسرته أو قبيلته المشابهة له سيسهم ذلك ببناء بينه و بين الغير ثقة وبالتالي التجارة و ينتعش بذلك الاقتصاد

9 نايجل أشفورد، المجتمع المدني، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط.

لأنه لن يحارب الآخر المختلف عنه.[10]

نشر مبادئ الملكية:

تكمن أهمية المجتمع المدني في أنها من خلال ما تعقده من دورات وورش عمل إقتصادية توعي بها العامة بمدى أهمية الأعمال الصغيرة والتجارة وتنمية مهاراتهم لجمع الأموال من خلال التوجه للقطاع الذي يدعم المشاريع الصغيرة في الاقتصاد، فإن هذا يساهم في نشر مبادئ الملكية الفردية والتي لها فوائد عديدة على ثقافة الفرد.

فبانتقال الفرد من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية فإنه ينتقل بذلك من الوعي الجمعي إلى الوعي الفردي، حيث الوعي الفردي ولادة الذات التي صار بإمكانها أن تعلن أن هذا الشيء يخصني وحدي، فولادة الذات التي إعترف بها ذاتا متميزة خاصة وقادرة، بإستطاعتها أن تعلن أنها ذات تملك حقا لا يجوز الإعتداء عليه، والإعتداء عليه جريمة.

وترجع أسباب تقديس الفرد للملكية هو شعوره بأن الملكية غير منفصلة عن ذاته، فالمالك يعيش تجربة الذات المالكة التي لم تعد تتصور ذاتها خارج ما تملك وهكذا توحدت مع الملكية، لأنها تحررت من اللجوء إلى الذات الأخرى فأصبحت حرة.

الذات والأيديولوجيا وطبيعة المهنة:

يساهم المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة بخلق وظائف يحتاجها المجتمع وتغيير الثقافة الناتجة عن هذا المجتمع في أن المهنة غير مرتبطة باحتياجاته، ففي الكويت مثلا هناك العديد من المهن التي يحتاجها المجتمع والقطاع الخاص ولكن يجد المواطن نفسه من الصعب عليه العمل فيها مثل قطاع المبيعات مثلا بسبب عدم تقبل ثقافة المجتمع لهذا النوع من الوظائف.

فهنا تصبح العلاقة ما بين الفرد والمهنة علاقة ترابط مطلقة، حيث يرفض المواطن العمل في قطاعات معينة فسؤال "ماذا تعمل" ليس من أجل حب المعرفة فقط بل من أجل اتخاذ موقف وإتباع سلوك، فالطبيعة الثقافية للمجتمع الناتجة عن الوحدة ما بين الذات و المهنة من أخطر أشكال الوحدة بين الإنسان وعالمه وهي التي تحدد وعي الذات بذاتها و بغيرها، لذلك نجد أن في المجتمع القبلي غالبا ما تأتي جميع الحرف من خارج القبيلة والمدينة، مما يجعل هذه الذوات تعيش وعيا دونيا لأنها تعيش الوعي المجتمعي لها.

ومع بروز مؤسسات مجتمع مدني تتغير هذه الثقافة المجتمعية كما ذكرت سابقا كمؤسسة تسمى لوياك تجعل الشباب الكويتي ينخرط في العمل في الفنادق والمبيعات و غيرها من المهن التي لا يقبلها المجتمع وتغير بذلك هذه الثقافة منذ الصغر و تخلق جيل لا يربط ما بين المهنة ووحدة الذات.

خلق فرص عمل وإنعاش الاقتصاد:

تساهم الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في إنعاش الاقتصاد وتزيد من فرص العمل في المجتمع، إذ يحقق قطاع التعاون الاستهلاكي أكثر من 450 مليون دينار كويتي كإجمالي مبيعات ويحقق حوالي

10 نايجل أشفورد، المجتمع المدني، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط ص 4.

41 مليون دينار كصافي الربح في عام 2012.

أما بالنسبة لفرص العمل فإن القطاع التعاوني الاستهلاكي يعمل به ما يراوح 19558 عامل في عام 2013. ويشكل الكويتيون أكثر من 20% من مجمل هذا العدد (2322 عامل كويتي). فيما يشكل الوافدون وفئة غير محددي الجنسية (البدون) حوالي 80%، حيث يبلغ عدد العمالة الوافدة نحو 16604، وبلغ عدد العمالة من فئة غير محددي الجنسية (البدون) نحو 632 عامل. وهذا يبرز بأن القطاع التعاوني الاستهلاكي يوفر نسبة هامة من الوظائف المباشرة للكويتيين وغير الكويتيين. إضافة إلى وظائف غير مباشرة لا يمكن إحصاؤها ناتجة عن تفاعل هذا القطاع مع قطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني[11].

بالإضافة إلى ذلك فهناك مؤسسات أخرى كما ذكرت سابقا مهمتها هي توجيه الفرد نحو العمل بالقطاع الخاص وبالتالي تخفيف عبء دفع الرواتب التي تستنزف من ميزانية الدولة و توجيه الأفراد نحو هذا القطاع منذ الصغر كما تقوم به مؤسسة لوياك دور كبير في المساهمة برفع هذا الكاهل عن الحكومة و التخفيف عنها، ناهيك عن المؤسسات الأهلية الأخرى التي تنظم دورات وورش عمل بشكل دوري لتعليم الشباب كيف يكون مبادر في مشاريع إقتصادية وتدعمه و بالتالي سينجم عن هذه المبادرات نمو إقتصادي و يربط الفرد بهذه التنمية لأنه سيكون في بحث دائم عن مشروع ناجح عليه طلب وينافس به المشاريع الأخرى الموجودة وهذه المنافسة ستجعله في حالة دراسة وتنبه دائم للسوق لتلبية إحتياجات الأفراد و بالتالي سيؤدي إلى إنتعاش إقتصادي بفعل هذه المبادرات التي ستنافس بعضها البعض و تعود بالخير على الجميع.

التوصيات والحلول:

1. مراجعة وتطوير الإطار التشريعي و القانوني والمؤسسي المنظم لعمل المجتمع المدني الكويتي من خلال التالي:
   - حرية تكوين الهيئات والمنظمات لنقابية والإجتماعية والثقافية.
   - إعادة النظر في التشريعات الموجودة بما يحقق تنظيما جديدا يحقق الطموحات.
2. تطوير طبيعة العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني من خلال إدراج قضايا تنمية المجتمع المدني كأحد المكونات الأساسية في الخطط الخمسية التنموية للدولة.
3. إشراك المجتمع المدني في فرق لمتابعة هذه الخطط التنموية للدولة بهدف تقييم ومراجعة مدى التقدم في إنجاز المشروعات الخاصة بالتنمية من خلال:
   - إشراكه في تنفيذ بعض البرامج والمشروعات التنموية والمبادرات التطوعية.
   - تشجيع المشروعات التعاونية في مجالات الخدمات العامة مثل المدارس والجامعات والمستشفيات.
   - مشاركة منظمات المجتمع المدني المتخصصة مثل غرفة التجارة، الجمعية الإقتصادية في تنظيم برامج تدريبية و تأهيلية للشباب لإكتساب مهارات جديدة، ونشر ثقافة الأعمال المبادرة الحرة.

11 المناور، فيصل ،المجتمع المدني ودوره في دعم جهود التنمية في الكويت: : ورقة بحثية مقدمة للملتقى السنوي الثاني عشر الذي يقيمه قسم الإجتماع والخدمة المجتمعية بكلية العلوم الإجتماعية بجامعة الكويت، الكويت، مارس2016.

4. توسيع قاعدة منظمات المجتمع المدني الكويتي في ضوء أولويات وتحديات التنمية والحث على زيادة مجالات منظمات المجتمع المدني و تشعب اختصاصاتها وتنويعها حسب الاحتياجات المعاصرة:

- تشجيع إشهار منظمات متخصصة تتعامل مع قضايا المرأة والطفولة والشباب.
- تشجيع إشهار منظمات مهتمة بتشجيع الإبداع والإبتكار ورعاية المشروعات الصغيرة.
- تشجيع إشهار منظمات مهتمه بقضايا المعلومات والإتصالات والملكية الفكرية.
- تشجيع إشهار منظمات تهتم بتقديم الخدمات الإجتماعية الأخرى مثل: مكافحة العنف والتعصب و تنمية التراث و الوعي البيئي والصحي و غيره.

5. تطوير أليات و بدائل لتمويل المجتمع المدني:

- تشجيع هذه المنظمات على تطوير وتنمية مواردها الذاتية.
- فتح قنوات تمويلية بين القطاع الخاص الكويتي وهذه المنظمات.

المراجع:

- فيصل المناور، السياسات العامة والتنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2015.
- المناور، فيصل ،المجتمع المدني ودوره في دعم جهود التنمية في الكويت: : ورقة بحثية مقدمة للملتقى السنوي الثاني عشر الذي يقيمه قسم الإجتماع والخدمة المجتمعية بكلية العلوم الإجتماعية بجامعة الكويت، الكويت، مارس2016.
- علي الزعبي، واقع المجتمع المدني ومستقبله، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد (35)، 2007.
- غازي فيصل الربيعان، مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت بين الواقع والطموح، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، الكويت، 2002.
- وئام السيد عثمان، الدور السياسي للمجتمع المدني في دعم الأمن الإجتماعي – دراسة حالة: لمعوقات العمل الإجتماعي في دولة الكويت، الملتقى الثامن لقسم الإجتماع والخدمة الإجتماعية – كلية العلوم الإجتماعية – جامعة الكويت: أثر سياسات الدولة على الأمن الإجتماعي للمواطن، الكويت، 2012.
- إبراهيم المليفي، مؤسسات المجتمع المدني في الكويت، مجلة عالم الفكر، المجلد 27، العدد الثالث، 2000.
- محمد سليمان الحداد، مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف، رابطة الإجتماعيين، الكويت، 2003
- عبد الملك خلف التميمي، المجتمع المدني في الكويت، منذ الإستقلال إلى الإحتلال (1961–1991)، رابطة الإجتماعيين، الكويت، 1997.
- غانم النجار، مسيرة النظام الديمقراطي في الكويت وبناء المجتمع المدني، رابطة الإجتماعيين، الكويت، 1997.
- أحمد البرقاوي، أنطولوجيا الذات: بيان من أجلا ولادة الذات في الوطن العربي، المركز الثقافي العربي، الرباط، المملكة المغربية، 2014.
- شفيق الغبرا، الكويت دراسة في أليات الدولة والسلطة والمجتمع، أفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2011
- نايجل أشفورد، المجتمع المدني، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط

- Steven J. Klees, the role of civil society organization in developing countries, Maryland, 2005
- Abdel- Al Muti, Abedl-Basit. 1996.civil society and development objectives in the Arab society, cairo:Madboli press.
- Abdel- Fadil, Mohammed.2000. “the privatization and development requirements, distrubtion, and social justice in the Arab world”, the fourth annual conference of the arab centre for strategic studies, Damascus,12-14 April.
- Ibrahim, saad Eddin. 1991.civil society and democratization in the Arab world, cairo: Bin Khaldoun center.